الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(31)/6
16 April 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الحادية والثلاثون

جنيف، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الحادية والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣

(A) GE.03-51005 130503 150503

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول-	مقرر اعتمده المجلس في دورته التنفيذية الحادية والثلاثين	٣
الثاني-	الأعمال التحضيرية للدورة الحادية عشرة للمؤتمر (الأونكتاد الحادي عشر)	٤
الثالث-	المسائل التي تتطلب إجراءاً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة	١٣
الرابع-	مسائل أخرى	١٦
الخامس-	المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل.....	١٧
المرفقات		
الأول-	جدول أعمال الدورة التنفيذية الحادية والثلاثين	١٩
الثاني-	الحضـــــور.....	٢٠

الفصل الأول

مقرر اعتمده المجلس في دورته التنفيذية الحادية والثلاثين

لغات الوثائق الرسمية للفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

المقرر ٤٧٥(دت-٣١)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يحيط علماً بالاقتراح المقدم في الدورة الرابعة والثلاثين للفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وهو الاقتراح الذي يدعو إلى إصدار الوثائق الرسمية للفريق الاستشاري المشترك باللغتين الصينية والعربية، إضافة إلى اللغات التي تصدر بها حالياً (الإسبانية والإنكليزية والروسية والفرنسية)[(١)]،

وإذ يحيط علماً كذلك بأن تقرير الفريق الاستشاري المشترك، الذي سيُرفع إلى مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد سيُقدَّم بجميع اللغات الرسمية،

١- *يرى* أنه من المستصوب، من حيث المبدأ، أن يتم أيضاً إصدار الوثائق الرسمية للفريق الاستشاري المشترك باللغتين الأخريين الرسميتين في الأمم المتحدة، وهما الصينية والعربية، إضافة إلى اللغات الرسمية التي تصدر بها حالياً؛

٢- *يوصي* الجمعية العامة بالنظر في هذا الاقتراح في ضوء وجهة نظر المجلس.

الجلسة العامة ٩٤١
١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣

---

(١) ITC/AG(XXXV)/191، الفقرة ٨٩.

الفصل الثاني

الأعمال التحضيرية للدورة الحادية عشرة للمؤتمر
(الأونكتاد الحادي عشر)

١- عرضت الوثيقة التالية على المجلس لأغراض نظره في هذا البند:

"اقـــتراح مقدم من الأمين العام للأونكتاد بشأن البند الموضوعي من جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد الحادي عشر" (TD/B/EX(31)/L.1).

٢- قال **الأمين العام للأونكتاد** أنه ينبغي النظر إلى المؤتمر ذاته وإلى الأعمال التحضيرية لـــه على أنهما محفّز لعمـــل المـــنظمة وليس مبرراً لوجودها. وإن تسمية الأونكتاد بالمؤتمر لا تعبر حقاً عما هو الأونكتاد في الواقع. ولسوف يتزامن انعقاد الأونكتاد الحادي عشر مع الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأونكتاد، ومدة الأربعين عاماً هـــي مدة طويلة تكفي لأية مؤسسة لكي تعزز دورها، وهو دور ترسخ في حالة الأونكتاد في عشرات القرارات التي اتخذها الجمعية العامة. ومن الأساسي أيضاً بالطبع التكيف مع التحديات الجديدة. لكن ليس ثمة تناقض بين هذين الجانبين، فكل منهما مكمل للآخر.

٣- ومـــن الضـــروري لدى التحضير للمؤتمر، كما هو الحال دائماً، الانطلاق من الواقع الراهن، وهذا يعني بـــدوره تفحص الأحداث الهامة التي وقعت منذ الأونكتاد العاشر والتي ستترتب عليها آثار بالغة بالنسبة للتنمية. وينبغي أن تكون عملية التفكير ذات منظورين: الأول يُعنَى باسترعاء الانتباه إلى السياق الخارجي الشامل للتنمية - إلى الغابة ككل وليس فرادى الأشجار - لتبيُّن كيف تؤثر العمليات العالمية على التنمية. والثاني يُعنى بتفحص الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا بشكل معزول وإنما في السياقات دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وينبغي أن يكون التحليل دينامياً، وأن يبين كيف تؤثر العمليات العالمية من ناحية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من ناحية أخـــرى على بعضها البعض على الدوام. والعولمة، وفقاً لأحد تعاريفها، هي عملية يكتسب فيها كل شيء عالمي أهمـــية محلية، ويكتسب فيها كل شيء محلي أهميةً في السياق العالمي. ومن ذلك المنظور، فإن المهمة التي سيتعين التصدي لها ستشمل أولاً مساعدة البلدان على إدراك ما يحدث في النظام العالمي وعلى أن تكون لـــه استجابتها الخاصـــة بشـــأن كيفـــية التعامل مع الفرص والتحديات الجديدة، ثم مساعدة عملية صنع القرار الدولية في فهم احتياجات وشواغل آحاد البلدان. وهذه المهمة مزدوجة وهي في الواقع المهمة التي دأب الأونكتاد على الاضطلاع بها لسنوات كثيرة. وسيكون العنصر الجديد هو بذل جهد مستمر لتحسين التآزر والتماسك في عمل الأونكتاد. وقد كانت دورات اللجان مشجعة جداً في هذا الخصوص.

٤- وينبغي أن يكون عمل المؤتمر شاملاً بما فيه الكفاية بحيث يغطي جميع القضايا التي تؤثر على التنمية على أن يكـــون في الوقـــت ذاته مركّزاً بما فيه الكفاية بحيث يحقق نتائج ملموسة تتيح تحديد الاتجاه الصحيح تحديداً واضحاً. وتتمـــثل رسالة الأونكتاد في الوقت الحاضر في إقامة الروابط بين المفاوضات - لا بشأن التجارة فقط وإنما بشأن مجالات أخـــرى أيضاً - والقطاع الإنتاجي، أي تعزيز قدرة البلدان النامية على التأثير في المفاوضات بطريقة فعالة وبناءة، وتحسين أدائها في مجالات كثيرة مثل التكنولوجيا، والصادرات، وتنمية المشاريع، والاستثمار الأجنبي المباشر.

٥- وأخيراً، سيكون من المهم تبين كيف سيتطلب تحقيق هذه الأهداف العمل مع جهات فاعلة شتى لا تتمثل في الحكومات فقط وإنما أيضاً في القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الأخرى، كما حدث في اجتماع مؤتمر الشركاء من أجل التنمية الذي عُقد في ليون في عام ١٩٩٨.

٦- وقد بدأت الأعمال التحضيرية اللوجستية للمؤتمر من خلال عقد اجتماعات مع ممثلي الحكومية البرازيلية، وحالما تتاح معلومات محددة عن تواريخ ومكان انعقاد المؤتمر، ستبلَّغ بها الوفود.

٧- وتحدثت ممثلة **تايلند** باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين** فقالت إن الأونكتاد هو الهيئة الرئيسية للجمعية العامة التي تتناول قضايا التجارة والاستثمار والتنمية، وإن دور الأمم المتحدة في تلك المجالات ينبغي ألا يضعف. ويتمثل أحد أدوار الأونكتاد الهامة في توفير محفل لمختلف البلدان لتعزيز التقارب بينها بشأن القضايا العالمية الهامة وإتاحة الفرصـــة لإدمـــاج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بصورة مؤاتية لتنميتها. ولذلك يتعين إدراج بُعْد التنمية في جدول أعمال المؤتمر. وينبغي أن يكون الغرض من تحقيق التماسك ليس فقط مساعدة البلدان النامية على المشاركة في العملية العالمية وإنما أيضاً ضمان زيادة مراعاة شواغل ومصالح البلدان النامية في العمليات العالمية. وينبغي ألا يكون التركيز منصباً على التجارة ذاتها وإنما على التجارة كوسيلة للتنمية الوطنية والنمو المستدام. ويعتبر تعزيز القـــدرات الإنتاجـــية الوطنـــية وســـيلة أساسية للنمو، ويتعين معالجة قضايا محددة في هذا الصدد تشمل تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق ودخولها، والقدرة على المنافسة، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز القدرة على التوريد، وتقلُّب وانخفاض أسعار السلع الأساسية.

٨- ومـــن المهـــم مـــتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية الأخيرة، وذلك على وجه التحديد من أجل أن تُحوّل إلى إجراءات ملموسة تلك القرارات المتخذة بشأن استئصال شأفة الفقر، والوصول إلى الأسواق وتنويعها، والاستثمار الأجنبي المباشـــر، وتخفيف أعباء الديون. وقد وضع المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية قضية التنمية في مركز الصدارة في مفاوضـــاته. وينـــبغي للاستراتيجيات الموضوعة ضمان اتباع نهج متكامل تجاه السياسات المالية والتجارية والاستثمارية لضمان تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تتسم البيئة الدولية بالإنصاف والشفافية والاستدامة وأن تكون ملائمة للتنمية، على أن تتسم أيضاً بالمرونة وأن تتيح حيزاً كافياً لممارسة السياسة الخاصة بكل بلد نام.

٩- وينبغي أن تكون حصيلة الأونكتاد الحادي عشر عملية المنحى ومحددة الهدف، مع تحليل يبين لماذا تنجح بعض السياسات في ظروف معينة ولا تنجح في ظروف أخرى. وينبغي تعزيز أنشطة الأونكتاد في مجالي بناء القدرات والمساعدة التقنية، لا سيما بالتحليلات المتعلقة بالتجارة والاستثمار وتنمية المشاريع والاستراتيجيات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنافسة والتنويع. وستكون روح الشراكة والاحترام المتبادل أساسية في هذا الصدد، استناداً إلى المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة فيما يتعلق بمستويات التطور المختلفة التي تمر بها البلدان النامية وشركاؤها الإنمائيون.

١٠- إن اقتصاد العالم النامي يعتمد على صادرات السلع والموارد الأساسية، وسيكون الأونكتاد الحادي عشر في وضع جيد يؤهله لإجراء فحص شامل لنتائج مؤتمر كانكون. وسيتعين على برنامج الأونكتاد في دورته القادمة تناول مسائل مثل تعزيز الدخل عن طريق زيادة الوصول إلى الأسواق ودخولها، وتنويع الصادرات والقدرة على المنافسة، والتسويق وتعزيز القدرة على التوريد، وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والحصول على التمويل والتكنولوجيا.

١١- وأخيرا، ينبغي السعي من خلال الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر إلى تحقيق أهداف ملموسة وعملية المنحى. وينبغي أن يواصل المؤتمر إشراك قطاع الأعمال والمجتمع المدني في مناقشاته، وينبغي للخبراء أن يواصلوا إثراء المناقشات. وقالت في الختام إن لدى مجموعة الـ ٧٧ والصين عدداً من التعديلات التي تريد إدخالها على صيغة مشروع هذا البند من جدول الأعمال بهدف زيادة تركيزه بدون حَصْر أو تغيير الفكرة التي يستند إليها الاقتراح.

١٢- وتحدث ممثل **اليونان** باسم **الاتحاد الأوروبي** فقال إن الأونكتاد ينبغي أن يواصل دوره كمحفل لبناء توافق الآراء والبحوث والتعاون التقني فيما يتصل بالتجارة وبناء القدرات. وينبغي أن يكون إدماج التجارة في صلب استراتيجيات التنمية والحد من الفقر عنصراً رئيسياً من عناصر عمله. وينبغي أن يكون غرض المؤتمر هو التركيز بطريقة عملية وبناءة على الشروط اللازمة على الصعيد الوطني في البلدان النامية لزيادة فرص تنميتها إلى أقصى حد. وينبغي أن تجد شواغل البلدان النامية مجالاً للتعبير عنها في العمليات الدولية التي يضطلع بها المجتمع الدولي. وأضاف قائلاً إن الأونكتاد الحادي عشر سيعقد في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين وزاريين لمنظمة التجارة العالمية، ومن ثم ستتاح له فرصة القيام بدور تكميلي هام فيما يتعلق بدراسة كيفية تحقيق مكاسب إنمائية والتحرك قُدماً صوب تنفيذ أهداف الألفية في مجال التجارة الدولية.

١٣- وتابع قائلاً إن الأعمال التحضيرية للمؤتمر ينبغي أن تكون سلِسة أو من المهم تجنب تكرار المناقشات التي حدثت في مؤتمرات دولية سابقة، وينبغي تركيز الاهتمام على تنفيذ نتائج تلك المؤتمرات في حدود اختصاصات الأونكتاد. وقال إن بند جدول الأعمال المقترح للمؤتمر لا تمثل أي مشكلة بالنسبة للاتحاد الأوروبي وإن كان يحتاج إلى المزيد من التركيز؛ وينبغي أن يكون مجال التركيز الرئيسي هو على كيفية تحديد دور الأونكتاد. وفي هذا

الخصوص، ينبغي للأونكتاد أن يتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى وأن يتجنب ازدواج العمل معها ويتعين أن تؤخـــذ عملية إصلاح الأمم المتحدة في الاعتبار. وتتسم مسألة الآلية الحكومية الدولية بأهميتها من حيث ضمان استمرار أهمية عمل الأونكتاد. كما ينبغي تبسيط الآلية وفقاً لاستنتاجات استعراض منتصف المدة؛ فقد أصبحت الاجتماعات مستنفدة للموارد بصورة مفرطة، ويتعين العودة مرة أخرى إلى تناول هذه المسألة برمتها.

١٤- وفيما يتعلق بمسألة الإدارة السديدة والبيئات المحلية المؤاتية. قال إن الأونكتاد محفل هام لتبادل الخبرات. ومـــن شأن مشاريع الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار أن تساعد على تشجيع نشوء مناخ مؤات للأعمال والاستثمار يمكن أن يساعد بدوره البلدان على اجتذاب الاستثمارات. إلا أنه في غياب الشفافية والإدارة السديدة، لن تحدث في الواقع تدفقات استثمارية كافية. ومن ثم ينبغي أن تكون أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار والإدارة السديدة وتيســـير التجارة موضع أولوية عالية وتركيز شديد. فمن شأن تحقيق ذلك أن يوفر الإطار اللازم لمواصلة العمل بشأن قضايا العلم والتكنولوجيا، وتحسين قدرة الصادرات على المنافسة، وإقامة الشراكات من أجل التنمية. كما أن هذا سيجعل في الإمكان الاستفادة من المزايا النسبية للأونكتاد لصالح برنامج الدوحة الإنمائي أيضاً. وأخيراً، قال إنه ينبغي تنفيذ نتائج استعراض منتصف المدة.

١٥- وتحـــدث ممثل **المغرب** باسم **المجموعة الأفريقية** فأعرب عن تأييده للنهج المبتكر الذي اتبعه الأمين العام للأونكتاد في تناول المواضيع التي تهم المؤتمر. وفي الوقت ذاته قال إنه ينبغي للأعمال التحضيرية الإجمالية للأونكتاد الحادي عشر أن تستند إلى متابعة تنفيذ نتائج الأونكتاد العاشر واستعراض منتصف المدة. وإذا كانت قضية تحقيق التماســـك بـــين السياسات الوطنية وعملية العولمة تشمل البعد الإنمائي بأكمله، فإنها تشكل نقطة انطلاق جيدة لجـــدول أعمال المؤتمر. وقال إن القارة الأفريقية تواجه صعوبات اقتصادية خطيرة تستشْري في أغلب أقل البلدان نمواً منها، وينبغي للأونكتاد الحادي عشر أن يسعى لإيجاد الحلول الدائمة لمشاكل أفريقيا لتمكينها من الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويمكن لقضية التماسك أن تشمل عدداً من العناصر التي تتمثل فيما يلي: زيادة القـــدرات الإنتاجية والتصديرية للبلدان الأفريقية، ولا سيما قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحديد الحواجز السوقية، ومعالجة مشكلة الهبوط المطرد في أسعار السلع الأساسية، والأخذ بنُهُج جديدة لمعالجة مشكلة تخفـــيف أعباء الديون لتعزيز مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية في إطار الأهداف الواردة في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، وتحسين استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة من أجل تنمية التجارة. وفيما يتعلق بتعزيز آلية الأونكتاد الحكومية الدولية، قال إن من الأساسي تعزيز دور الأونكتاد كمحفل لما قبل وما بعد التفاوض، لا سيما في إطار منظمة التجارة العالمية، وتعزيز دوره كمحفل للحوار من أجل التنمـــية بوجه عام، وتعزيز دوره السياسي كَمعْقِل للدراسات الفكرية المعنية بالتنمية المتعددة الأطراف. وينبغي للـــدول الأعضاء إقامة شراكات فيما بينها لتنفيذ خطة التعاون التقني التي اقترحها الأمين العام للأونكتاد في عام

٢٠٠٢. ويتعين على الأونكتاد أيضاً المشاركة بشكل فعال في متابعة نتائج المؤتمرات الدولية الكبرى التي تم عقدها. وأخيراً، قال إن مجموعته ترحب بفكرة أن يكون المؤتمر أقصر مدة وأكثر تركيزاً في عمله.

١٦- وتحدثت ممثلة **فنزويلا** باسم **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** فقالت إن الأونكتاد الحادي عشر يشكل تحدياً هاماً وأن مجموعتها ملتزمة بضمان نجاح المؤتمر وتعزيز دور الأونكتاد والنهوض بالتنمية.

١٧- وتحدثت الممثلة بالنيابة عن بلدها فقالت إن بند جدول الأعمال المقترح يمثل نقطة انطلاق هامة لتقييم عملية التنمية منذ المؤتمر الأخير. ومن الأساسي ضمان تحقيق التماسك بين القواعد القائمة وإمكانية تنفيذ سياسات فعالة تتيح إمكانية الاندماج في الأسواق وتحقيق التنمية. وقالت إن بلدها يأمل في تحقيق نتائج ملموسة ويرى أنه لا ينبغي فتح باب المناقشة من جديد بشأن الأعمال التي نفذت خلال استعراض منتصف المدة بشأن ممارسة المنظمة لعملها.

١٨- وتحدث ممثل **الهند** باسم **المجموعة الآسيوية** فقال إن من الأساسي ألا يغيب البعد الإنمائي عن النظر. ولدى فحص مدى التماسك بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كان الإطار الدولي يوفر الدعم السليم في هذا الصدد، وما إذا كان هذا الإطار موجهاً نحو التنمية. فتحرير التجارة ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق غاية، ألا وهي التنمية الشاملة. ولذلك ينبغي للقواعد والقوانين الدولية أن تأخذ احتياجات البلدان النامية في الحسبان وألا تتعدى على الحيز الخاص بسياستها الوطنية. وينبغي للأونكتاد، بوصفه جهة التنسيق لبناء التوافق في الآراء ولقضايا التجارة والتنمية، أن يساعد البلدان النامية بشأن السياسات التجارية، والتنويع والاستراتيجيات الوطنية، وتعزيز القدرة على المنافسة الدولية، الخ. وينبغي للأونكتاد، فيما يجريه من تحليلات، أن يسعى دائماً إلى إقامة الروابط بين الاستراتيجيات الإنمائية والقدرة التنافسية، وينبغي أن يكون البعد الإنمائي قائماً في جميع أنشطة الأونكتاد.

١٩- وتحدث ممثل **بلغاريا** باسم **المجموعة دال** فقال إن مبادرة الأمين العام بشأن بنود جدول أعمال المؤتمر مناسبة التوقيت وملائمة، وهي توفر نقطة انطلاق جيدة لوضع قائمة مفصّلة بالأولويات التي ستحقق أماني جميع البلدان وتؤكد دور الأونكتاد كمحفل فعال للأمم المتحدة لخدمة قضية التنمية والتجارة والاستثمار. وأضاف أن المجموعة دال تؤيد الاقتراح المقدم من الأمين العام.

٢٠- وتحدث ممثل **بنن** باسم **أقل البلدان نمواً** فقال إن تعزيز التماسك بين الاستراتيجيات الوطنية والسياسات الاقتصادية العالمية هو موضوع ذو أهمية آنية كبيرة. فالاستراتيجيات الوطنية والعمليات العالمية ينبغي أن تكمل وتدعم بعضها بعضاً كي يمكن تحقيق الأهداف الموضوعة. وفي سياق النمو الاقتصادي والتنمية، ينبغي أن يكون

تعزيز التجارة والاستثمار شاغلاً رئيسياً للبلدان النامية بدعم من شركائها الإنمائيين. ويتطلب تنويع الصادرات وتعزيز قدرة المشاريع على المنافسة بناء القدرات البشرية والمؤسسية والبنية الأساسية الإنتاجية. ويعني ضعف وضع السلع الأساسية ضرورة إيجاد سياسات تكفل توفير مقومات استمرار الإنتاج ونموه، لا سيما في البلدان المصدِّرة لسلعة أساسية واحدة. وينبغي أن تكون القواعد والآليات الناظمة لتجارة المنتجات الزراعية أكثر إنصافاً، وأن تتخذ مبادرات أكثر جسارة بشأن الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تكون متابعة تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة فعالة ومتماسكة. فمن شأن سد الفجوة بين السياسات الوطنية والعمليات الدولية أن يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل.

٢١- وقال **ممثل الولايات المتحدة الأمريكية** إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على عمل الأونكتاد بوصفه جهة تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المترابطة الخاصة بالاستثمار والتكنولوجيا. وبالنظر إلى المجموعة الواسعة من السياسات الإنمائية التي ينطوي عليها الأمر فإن حكومة بلده قد أنشأت فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات للتحضير للمؤتمر، ومن ثم فإنها ليس في وضع يسمح لها بالموافقة على بند جدول الأعمال المقترح. وقال إن الأونكتاد الحادي عشر سيتيح الفرصة لمناقشة القضايا الأساسية الراهنة، ومناقشة أفضل السبل التي يمكن بها للأونكتاد مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية. وأضاف أن بلده كان يأمل في أن يركز المؤتمر على مسائل القدرة التنافسية وبناء القدرات الإنتاجية الوطنية، وتعزيز خبرة الأونكتاد الفنية في مجالي التجارة والاستثمار لبحث الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية الاستفادة من الوصول إلى الأسواق من أجل اجتذاب الاستثمارات وبناء القدرات الوطنية، فضلاً عن بحث أسباب نجاح السياسات الإنمائية في بلد ما وإخفاقها في بلد آخر. وأشار إلى أن بلده كان يتوقع طرح موضوع من قبيل: "النمو الاقتصادي من خلال القدرة على المنافسة: السياسات الإنمائية المستفيدة من الفرص التي تتيحها التجارة والاستثمار". أما اقتراح موضوع "تعزيز التماسك" فلا يدخل في صلب مواطن قوة الأونكتاد، ويتطلب هذا الاقتراح قدراً كبيراً من العمل لتحديد المعنى المقصود بـ "التماسك" ودور الأونكتاد. وينبغي ألا يقتصر عمل الأونكتاد على تعقُّب ما يقوم به الآخرون من عمليات ولكن ينبغي له، من ناحية أخرى، ألا يكون المنسق الرئيسي للحكم على الأنشطة المتعلقة بالتنمية التي تضطلع بها المنظمات الأخرى. فالتنمية تستند إلى السياسات المتبعة على الصعيد الوطني، وينبغي لأي موضوع أن يولي الأولوية لذلك الجانب.

٢٢- وقال **ممثل جمهورية إيران الإسلامية** إن برنامج الأونكتاد لا يمكن أن يعد بغض النظر عن الأحداث العالمية والأنشطة الجارية للمنظمات الدولية الأخرى. فالحالة الدولية التي تتسم بعدم التيقن وعواقب أي حرب محتملة يمكن أن تؤثر تماماً على أنشطة منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وينبغي تناولها على نحو ملائم في المراحل الأولية للأونكتاد الحادي عشر.

٢٣- وأضاف أن الأونكتاد هو أفضل مكان لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، وينبغي متابعة تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بمشاركة فعالة من جانب الأونكتاد. وقال إن منظمة التجارة العالمية قد حققت قدراً من النجاح في بلوغ أهدافها المتصلة بالتجارة يفوق ما حققته فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ففوائد النمو العالمي ذهبت إلى بلدان الشمال، وينبغي أن يكون دور الأونكتاد هو المساعدة على سد الفجوة بين الشمال والجنوب، وأن يسهم في دراسة الاستراتيجيات الوطنية للبلدان النامية بدلاً من أن يعمل كمجرد محفل لبناء توافق الآراء بشأن القضايا ذات الأهمية لمنظمة التجارة العالمية، وينبغي أن يعتبر الأونكتاد نفسه كياناً مستقلاً. وأضاف قائلاً إن البلدان النامية لا تستطيع تحمل المزيد من تحرير التجارة وتقديم المزيد من التنازلات التجارية بدون أن تستفيد من الممارسات التجارية المنصفة، وأن أنشطة الأونكتاد بشأن، قضايا التجارة لم تلب بالضرورة احتياجات أعضائه. وينبغي للأونكتاد أن يكف عن تناول قضايا التجارة من منظور التنمية وأن يبدأ العمل من أجل التنمية من منظور تجاري، وأن يصبح راعياً للتنمية.

٢٤- واستطرد قائلاً إن الأونكتاد قد أسهم خلال السنوات الأربع الماضية في تحسين إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وكان لتعاونه التقني وتحليلاته دور مفيد. وينبغي أن تكون الأولوية الأولى الآن هي تعزيز دوره وزيادة ميزانيته وتخصيص موارده على أساس التوزيع الجغرافي. ثم سيكون من المهم مساعدة البلدان النامية في المجالات التي تختارها، وضمان مشاركة الأونكتاد في المفاوضات الجارية، وضمان أن تحقق اجتماعات الأونكتاد نتائج مرضية تعبر عن جميع وجهات النظر. وينبغي أن يشارك الخبراء من البلدان النامية بصورة منصفة في اجتماعات الخبراء وفي وظائف الأمانة وأنشطة المجتمع المدني.

٢٥- وقال إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص في الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والتركيز على سياساتها الوطنية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في زيادة القدرة التنافسية لصادراتها، ونظم إدارة المخاطر بالنسبة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية، ودخول البلدان النامية إلى الأسواق وحصصها السوقية، والتماسك بين القدرة التنافسية وسياسات المنافسة، والوصول إلى الاستثمار والتكنولوجيا، ووضع خطة رئيسية للتجارة في الخدمات، والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الإقليمية.

٢٦- وقال ممثل **بنغلاديش** إن العالم شهد عدة تغيرات منذ الأونكتاد العاشر، بما في ذلك الهجمات الإرهابية، والتهديد بالحرب، والصراعات الإقليمية، وسيؤثر بعض هذه التغيرات على جدول أعمال الأونكتاد الحادي عشر. وبالإضافة إلى ذلك، ومع استمرار تغير نموذج التنمية، تزداد الفجوة اتساعاً بين الأغنياء والفقراء على الرغم من الإصلاحات الهيكلية، ومن الواضح أن للأونكتاد الحادي عشر دوراً يؤديه في التصدي لهذا الإخفاق. وينبغي للأونكتاد، بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا، العمل من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن السياسة التي

يـــتعين اتباعها في تلك المجالات. فالعولمة لا تعمل لصالح فقراء العالم أو لصالح استقرار الاقتصاد العالمي. ويتمثل التحدي الحاسم في إعادة تحديد دور المؤسسات الدولية. والتجارة الحرة لم تضمن نشوء ممارسات تجارية منصفة وذلك بسبب عوامل من قبيل بطء وتيرة التحرير في القطاعات ذات الأهمية للبلدان النامية، وانخفاض أسعار السلع الأساســـية، والحواجز غير التعريفية. ولذلك ينبغي للأونكتاد أن يعمل من أجل وضع برنامج للتجارة موجه نحو التنمـــية. وقـــد تطور النظام المالي الدولي على نحو يحابي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على حساب التدفقات الرسمية، ومرونة أسعار الصرف على حساب الاستقرار، والمقرضين على حساب المدينين، ولذلك ينبغي للأونكتاد الحـــادي عشر أن يتصدى لأوجه القصور في البنية المالية الحالية. فالتمويل المخصص للتنمية يتزايد ندرةً، وعلى الأونكتاد أن يعمل من أجل وضع مخطط يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من تدفقات رؤوس الأموال إلى الـــبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. فالمعونة الدولية قد أخفقت في استئصال شأفه الفقر لأن الاعتبارات السياســـية هـــي التي تلعب الدور الأكبر في تحديد الوجْهة التي تتخذها تدفقات المعونة، وهي مسألة يتعين على الأونكـــتاد أن يتناولها. وفيما يتعلق بالإدارة العالمية، لا يوجد إطار مؤسسي تستطيع فيه البلدان النامية المشاركة بشكل فعال في المناقشات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية العالمية، كما لا يوجد أي إطار تنظيمي مقابل. وينبغي أن يكـــون لتحقيق التماسك في وضع السياسات الاقتصادية العالمية أهمية فائقة في جدول أعمال المؤتمر. وأخيراً، ينبغي أيضاً تناول فجوة المعرفة والفجوة الرقمية وينبغي للمؤتمر أن ينهض بقضية أقل البلدان نمواً.

٢٧- وقـــال ممـــثل **كوبا** إن الأونكتاد هو المكان المناسب للدول الأعضاء لتعزيز تفاهمها وزيادة تقاربها بشأن الـــتطورات الاقتصادية العالمية الرئيسية بحيث يمكن للبلدان النامية الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو تدريجي ومفيد، وفقاً لمستوى تنميتها. وأضاف أن بلده يؤيد اقتراح الأمين العام بشأن البند الموضوعي من جدول أعمال المؤتمـــر، وهو يرى أن تحقيق التماسك بين العمليات الاقتصادية العالمية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ينبغي أن يستند إلى بحيث الكيفية التي يمكن بها للعمليات العالمية أخْذ شواغل ومصالح البلدان النامية في الحسبان على أفضل نحو أو الكيفية التي يمكن بها إدماج البعد الإنمائي في تلك العمليات على أفضل نحو.

٢٨- وقـــال ممـــثل **بوليفيا** إنه يرحب باقتراح الأمانة الخاص بالبند الموضوعي من جدول الأعمال، لكن على الأونكتاد أن يشارك مشاركة أكبر في عمل المنظمات الدولية التي تؤثر تأثيراً هاماً على العمليات الاقتصادية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل دعم البلدان النامية في مفاوضاتها، وأن يحصل على مزيد من الموارد تحقيقاً لهذا الغرض. وفيما يتعلق بوضع استراتيجيات التنمية الوطنـــية، عـــلى الأونكتاد ألا يركز فقط على أقل البلدان نمواً؛ وإنما أيضاً على البلدان النامية ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والبلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أن يعكس عمل الأونكتاد تنوع البلدان النامية التي تتأثر، بصـــور مختلفة، بالعمليات الاقتصادية العالمية. فليس من شأن التعميم بخصوص البلدان النامية أن يؤدي إلى إيجاد حلول فعالة لمشاكلها الخاصة.

٢٩- وقال ممثل **اليابان** إن عملية التحضير للمؤتمر ينبغي أن تساعد على إجراء مزيد من المناقشات بشأن دور الأونكتاد الرئيسي ومزاياه النسبية في الإطار الحالي المتعدد الأطراف بشأن التجارة والتنمية، وبوجه خاص فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية. وأضاف قائلاً إن اليابان ترحب باقتراح الأمين العام بشأن البند الموضوعي من جدول الأعمال المؤقت الذي يمكن أن يكون بمثابة حافز لإجراء المزيد من المناقشات. إلا أنه من السابق لأوانه تحديد جدول أعمال المؤتمر في هذه المرحلة.

٣٠- وقال ممثل **السنغال** إن دورة المجلس تعقد في وقت حاسم بالنسبة لجدول الأعمال الدولي، إذ يجري التحضير لكل من المؤتمر الوزاري الخاص لمنظمة التجارية العالمية والأونكتاد الحادي عشر. وفي ذلك السياق، قال إن ثمة ما يشجع في النتائج التي توصلت إليها اللجان. وأوضح أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تتطلب إجراءات والتزامات ملموسة من جانب الأونكتاد والمجتمع الدولي بأكمله، وبخاصة فيما يتعلق بحل مشكلة الديون، وينبغي للأونكتاد الحادي عشر أن يساعد على تحديد الحلول اللازمة فيما يتعلق بإدارة مشكلة الديون وتسويتها. وينبغي أن يكون الموضوع الذي سيتناوله المؤتمر على قدر كاف من الاتساع بحيث يشمل الخصائص الأفريقية المحددة في مجالي التجارة والتنمية. وقال إن بلده يؤيد الموضوع حسبما اقترحه الأمين العام للأونكتاد، وعدّلته مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣١- عهد المجلس إلى الرئيس، في الجلسة العامة ٩٤٠ المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ بمهمة إجراء مشاورات بغية التوصل إلى اتفاق بشأن العناصر التالية: البند الموضوعي من جدول أعمال الأونكتاد الحادي عشر؛ والمواضيع المحددة التي سيتم تناولها في إطار بند جدول الأعمال؛ والترتيبات الخاصة بالعملية التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر. وقرر المجلس أن يكون الموعد النهائي للاتفاق قبل حلول نهاية نيسان/أبريل، وأنه سيقر الاتفاق رسمياً في دورة تعقد في أيار/مايو ٢٠٠٣ هي الدورة التنفيذية الحادية والثلاثون المستأنفة. وطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم، لغرض إجراء المشاورات، اقتراحات خاصة بالمواضيع والترتيبات اللازمة للعملية التحضيرية.

الفصل الثالث

المسائل التي تتطلب إجراءاً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

(أ) تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، عن دورتها السابعة (٣-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣)

٣٢- تحدث ممثل **بنغلاديش** باسم رئيس اللجنة فقال إن الدورة السابعة للجنة قد عززت دور اللجنة بوصفها محفلاً حكومياً دولياً لإجراء مناقشات هادفة. وقد أتاحت المناقشات التي أجرتها اللجنة بشأن السياسة العامة إمكانية إجراء استعراض عام استراتيجي للمسائل النظامية، وتعميق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتسليط الأضواء على الحالة التي يواجهها المصدّرون من البلدان النامية في الأسواق العالمية. وبسبب أهمية المواضيع التي نوقشت بالنسبة للبلدان النامية، اقترحت مجموعة الـ ٧٧ والصين اعتماد استنتاجات متفق عليها، وبوجه خاص بشأن البند ٣ من جدول الأعمال، ولكنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك النهج.

٣٣- وتحدث ممثل **بنن** باسم **أقل البلدان نمواً** فقال إن أنشطة الأمانة في مجال التجارة تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وتأمل أقل البلدان نمواً أن يتم تنفيذ نتائج دورة اللجنة، وأن يولى الاهتمام الواجب لمسائل التنويع، والوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية في مجال السلع الأساسية. لكن أقل البلدان نمواً تشعر بخيبة الأمل لعدم التمكن من اعتماد استنتاجات متفق عليها.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٤- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٤١ المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، بتقرير اللجنة (TD/B/EX(31)/4-TD/B/COM.1/58) وأقر التوصيات الواردة فيه. ووافق على جدول الأعمال المؤقت لدورة اللجنة القادمة كما وافق على المواضيع التي ستتناولها الدورة القادمة لاجتماعات الخبراء.

(ب) تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، عن دورتها السابعة (٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)

٣٥- تحدث ممثل **بيلاروس** بوصفه رئيساً للجنة فقال إنه فيما يتعلق باستعراضات سياسة الاستثمار، أعربت البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على حد سواء، عن ارتياحها للبرنامج، وقد شدد الاتحاد الأوروبي على وجوب إتاحة وقت كاف في دورات اللجنة لإجراء الاستعراضات. وأضاف أن جميع الوفود تقريباً قد أثنت على كمية

وجودة نواتج الأمانة وقد أثبتت دورة مشتركة بين اللجنة والرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA) أنها مبادرة مبتكرة تكللت بالنجاح.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٦- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٤١ المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، بتقرير اللجنة (TD/B/EX(31)/3-TD/B/COM.2/50) وأقر التوصيات الواردة فيه، ووافق على جدول الأعمال المؤقت لدورة اللجنة القادمة، كما وافق على المواضيع التي ستتناولها الدورة القادمة لاجتماعات الخبراء.

(ج) تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها السابعة (٢٤-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣)

٣٧- تحدث ممثل **أوغندا** باسم رئيس اللجنة فقال إنه جرى التشديد، لدى تناول موضوع تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، على أن السياسات الاقتصادية الكلية السليمة ينبغي أن تعتبر مكوناً أساسياً من مكونات أي استراتيجية بشأن تعزيز القدرة التنافسية، وأنه يمكن التغلب على مشكلة نقص التركيز في السياسات الأفقية عن طريق استخدام أدوات تكميلية محددة الأهداف لتعزيز التعاون فيما بين الشركات. وفيما يتعلق بموضوع النقل وتيسير التجارة، جرى التشديد على أهميته بالنسبة لتعزيز مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية. وقد لاحظت وفود كثيرة أهمية المساعدة التي يقدمها الأونكتاد في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالاستراتيجيات الخاصة بالتجارة الإلكترونية، فإن عدم تيسر إتاحة البيانات بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية يشكل عقبة رئيسية أمام تحديد المجالات ذات الأولوية بالنسبة لإجراءات السياسة العامة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٨- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٤١ المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، بتقرير اللجنة (TD/B/EX(31)/5-TD/B/COM.3/55)، وأقر التوصيات الواردة فيه، ووافق على جدول الأعمال المؤقت لدورة اللجنة القادة، كما وافق على المواضيع التي ستتناولها الدورة القادة لاجتماعات الخبراء.

(د) تقريـــر الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الأربعين (١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٩- أحـــاط المجلـــس عـــلماً، في جلســـته العامة المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، بتقرير الفرقة العاملة (TD/B/EX(31)/2-TD/B/WP/160)، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

بيان ختامي بشأن البند ٣ من جدول الأعمال

٤٠- تحدثـــت ممثلة **تايلند** باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين** فقالت إن المواضيع التي ناقشتها اللجنة هي مواضيع وثيقة الصلة باهتمامات البلدان النامية. ولئن كان للظروف الوطنية دور رئيسي في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمـــية المستدامة، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية الصغيرة، وأن يكفل وجود بيئة دولية مؤاتية لها. وينبغي للشركاء الإنمائيين دعم أعمال الأونكتاد الرامية إلى التغلب على القيود التي تعوق التنمية فمن مصلحة الجميع تحقيق التنمية بطريقة منصفة.

٤١- وفيما يتعلق بآلية الأونكتاد الحكومية الدولية، من الواضح الآن أن هناك تفسيرات مختلفة بشأن حصيلة اســـتعراض منتصف المدة. إلا أنه يُذكر بوضوح في تلك الحصيلة أنه لئن كان الهدف الرئيسي لأي اجتماع هو زيـــادة الوقت المخصص للحوار الموضوعي إلى أقصى حد. فإن البلدان الأعضاء تظل مع ذلك تحتفظ بحرية طلب التوصل إلى حصيلة تعتبرها ملائمة. وقد ناقشت لجنة التجارة المسائل المتعلقة بالسلع الأساسية ذات الأهمية البالغة للـــبلدان النامية. وقالت إن مجموعتها كانت تأمل في التوصل إلى استنتاجات موجزة ومتوازنة متفق عليها بشأن تلـــك المسائل، وقد اقترحت مشروع استنتاجات متفق عليها تحقيقاً لهذه الغاية. فأساس العمل الحكومي الدولي للأمـــم المتحدة هو إتاحة الفرصة لبناء توافق الآراء ووضع السياسات العامة. وقالت إن التوصل إلى استنتاجات مـــتفق عليها بشأن البند موضوع البحث إنما يظهر الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي في تناول المسألة. والملخص الـــذي يعدِّه الرئيس هو تعبير عن الآراء التي يجري الإعراب عنها في اللجنة، لكن ما يلزم هو نص يعبر عن توافق الآراء ويمثل آراء اللجنة. وأضافت قائلة إنه بالرغم من أن اقتراح مجموعتها قد حظي بتأييد الأغلبية الساحقة، فقد رُفض بحجة أن بعض البلدان لا ترغب في النظر في وثيقة أخرى. بيد أن المجموعة التي تمثلها تصر على حق أي من الـــبلدان الأعضاء في اقتراح وثيقة تعبر عن توافق الآراء ويرى أنها هامة، وعلى البلدان أعضاء الأونكتاد واجب الشـــروع في عملـــية التشاور وبناء توافق الآراء. وقالت إن مستقبل العمل الحكومي الدولي للأونكتاد سيتعرض للخطر إذا لم تتحل الوفود بالمرونة والحكمة اللازمتين للتفاوض بشأن المسائل ذات الأهمية بالنسبة لها وللمنظمة.

الفصل الرابع

مسائل أخرى

لغـــات الوثائق الرسمية للفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

٤٢- عرضت الوثيقتان التاليتان على المجلس لأغراض نظره في هذا البند:

"لغات الوثائق الرسمية للفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية: مشروع مقرر مقدم من مجموعة الـ ٧٧ والصين" (TD/B/EX(31)/L.2)؛

"توفير الوثائق باللغات الست للفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية"(TD/B/EX(31)/CRP.1)؛

٤٣- عرضـــت ممثلة **تايلند** مشروع القرار باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين** فقالت إن وثائق الفريق الاستشاري المشـــترك هي جزء من الوثائق الرسمية للمجلس، ومن ثم ينبغي إصدارها بجميع لغات المجلس الرسمية كي يمكن أن يطلـــع عليها أكبر عدد ممكن من الناس. وينبغي ألا يكون هناك اعتراض على ذلك من حيث المبدأ، وذكرت أن منظمة التجارة العالمية قد وافقت على العمل بمقرر الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وقالت إن تكلفة الترجمة إلى لغـــتين أُخـــريين تمثل نسبة ٠,٥ في المائة من ميزانية مركز التجارة الدولية المقترحة؛ وإن الجمعية العامة ستتناول مسألة ما يترتب على هذه الترجمة من آثار على الميزانية.

٤٤- وتحدث ممثل **اليونان** باسم **الاتحاد الأوروبي** فقال إنه إذا اعتمد مشروع المقرر، فإن أية تكاليف إضافية تنجم عنه ستغطى في إطار موارد الميزانية القائمة.

٤٥- وقـــال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه إذا قررت الجمعية العامة إضافة لغتين أخريين لترجمة وثائق الفريق الاستشاري المشترك، فينبغي تغطية تكاليف الترجمة في إطار الموارد القائمة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤٦- اعـــتمد المجلـــس، في جلســـته العامـــة ٩٤١ المعقـــودة في ١٠ آذار/مـــارس ٢٠٠٣، مشروع المقرر TD/B/EX(31)/L.2 (وللاطلاع على نص المقرر، انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الخامس

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(أ) افتتاح الدورة

٤٧- افتتح الدورة رئيس المجلس.

(ب) إقرار جدول الأعمال

٤٨- أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/EX(31)/1. (وللاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول أدناه).

(ج) المكتب

٤٩- يرد فيما يلي تشكيل مكتب المجلس حسبما انتخب في دورة المجلس العادية التاسعة والأربعين:

الرئيس:	السيد ديمتر تزانتشيف	(بلغاريا)
نواب الرئيس:	السيد يوري أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد بونيفاس تشيدياوسيكو	(زمبابوي)
	السيد لويس فليبه دِه سَيشس كُرَّيا	(البرازيل)
	السيد ناتان إيرومبا	(أوغندا)
	السيد توشيّوكي إيوادو	(اليابان)
	السيد دوغلاس م. غريفيش	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد فرانسوا ليجيه	(فرنسا)
	السيد ساموِيل ت. رامِل	(الفلبين)
	السيد لِستر ميخيا سوليس	(نيكاراغوا)
	السيد إيرهارد فون شوبرت	(ألمانيا)
المقرر:	السيد مهدي فخري	(جمهورية إيران الإسلامية)

(د) عضوية الأونكتاد

٥٠- أُبلغ المجلس بأن عدد أعضاء الأونكتاد بلغ ١٩٢ عضواً (حسب القائمة المدرجة في الوثيقة TD/B/INF.199).

(هـ) عضوية مجلس التجارة والتنمية

٥١- أُبلغ المجلس بأن عدد أعضاء مجلس التجارة والتنمية بلغ ١٤٨ عضواً (حسب القائمة المدرجة في الوثيقة TD/B/INF.199).

(و) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

٥٢- قرر المجلس إدراج الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، السودان (AAAID) في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٦ من النظام الداخلي. (للاطلاع على معلومات أساسية عن هذه الهيئة، انظر الوثيقة TD/B/EX(31)/R.1).

(ز) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٥٣- أُبلغ المجلس بأن هناك ١٨٨ منظمة غير حكومية ذات مركز لدى الأونكتاد (حسب القائمة المدرجة في الوثيقة TD/B/NGO/LIST/5 وCorr.1).

(ح) الجدول الزمني للاجتماعات

٥٤- أقر المجلس الجدول الزمني المنقح للاجتماعات المقرر عقدها في عام ٢٠٠٣ والربع الأول من عام ٢٠٠٤ (TD/B/INF.199/Rev.1).

(ط) تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الحادية والثلاثين

٥٥- أذن المجلس للمقرر بإتمام التقرير عن دورته التنفيذية الحادية والثلاثين بإشراف الرئيس.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية الحادية والثلاثين

١- إقرار جدول الأعمال

٢- الأعمال التحضيرية للدورة الحادية عشرة للمؤتمر (الأونكتاد الحادي عشر)

٣- المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

(أ) تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، عن دورتها السابعة (٣-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣)

(ب) تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، عن دورتها السابعة (٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)

(ج) تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية، عن دورتها السابعة (٢٤-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣)

(د) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الأربعين (١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)

٤- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) عضوية الأونكتاد

(ب) عضوية مجلس التجارة والتنمية

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(د) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٥- مسائل أخرى

٦- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الحادية والثلاثين.

المرفق الثاني

الحضور[1]

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، والأعضاء في مجلس التجارة والتنمية، ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
إسرائيل
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية-الإسلامية)
آيرلندا
إيطاليا
باراغواي
البحرين
البرازيل
البرتغال
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوروندي
بوليفيا
بيلاروس
تايلند
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جنوب أفريقيا
الدانمرك
زمبابوي
سري لانكا
سلوفاكيا
السنغال
صربيا والجبل الأسود
الصين
العراق
عمان
غابون
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنـــزويلا
فنلندا
فييت نام
الكاميرون
كرواتيا
كندا
كوبا
كولومبيا
الكونغو
كينيا
لاتفيا
لبنان
مالطة
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريتانيا
نيبال
نيجيريا
الهند
هولندا
اليابان
اليمن
اليونان

---

(١) للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(31)/INF.1.

٢- وكانـــت الدول الأخرى التالية الأعضاء في الأنكتاد، وغير الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية، ممثلة في الدورة بصفة مراقب:

الكرسي الرسولي

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الجماعة الأوروبية

جامعة الدول العربية

منظمة الوحدة الأفريقية

منظمة المؤتمر الإسلامي

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة

صندوق النقد الدولي

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الاتحاد العالمي للعمل

الاتحاد العالمي لنقابات العمال

- - - - -